اسباب واثار التوسع العمراني على الاراضي الزراعية في قضاء الدير

م.د .ماجدة عبدالله طاهر

كلية التربية للبنات

المستخلص :

هدفت الدراسة الى التعرف على الاسباب التي ادت الى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في قضاء الدير والآثار الناتجة عن هذا التوسع ، ووضحت الدراسة ان السبب الاول والرئيس في اثر هذا التوسع هي ارتفاع الاعداد السكانية في القضاء ، نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة المعاكسة من المدينة في السنوات الاخيرة ، مما ترتب على هذه العوامل توسع العمران وتناقص الاراضي الزراعية المحيطة بمركز المدينة نتيجة لامتداد العمران فيها وما زال هذا الزحف مستمر .

الكلمات المفتاحية : الزحف العمراني ، الاراضي الزراعية ، النمو السكاني

extract

The study aimed to identify the reasons that led to urban expansion at the expense of agricultural lands in Al-Deir District and the effects resulting from this expansion. In recent years, these factors have resulted in the expansion of urbanization and the decreasing of the agricultural lands surrounding the city center as a result of the expansion of urbanization in it, and this sprawl is still continuing.

Keywords: urban sprawl, agricultural land, population growth

اولاً- مشكلة البحث :

ما هي اسباب واثار التوسع العمراني على الاراضي الزراعية في قضاء الدير؟

ثانياً- فرضية البحث :

هل هناك اسباب ادت الى التوسع العمراني في القضاء ، حيث ان هذه الاسباب خلفت بعدها مجموع من الاثار المترتبة عليها .

ثالثاً- اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث بأن التوسع العمراني في قضاء الدير ادى الى تقليل مساحات الاراضي الزراعية وتصحر البعض منها ومن ثم تراجع الانتاج الزراعي في المنطقة.

رابعاً - منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلية في البحث ، كذلك اعتمدت الدراسة على المصادر المكتبية الكتب والمطبوعات والبحوث العلمية والرسائل والاطاريح التي تغني البحث .

خامساً _ حدود البحث :

تتمّثل حدود البحث المكانّية بناحية الدير التي تقع بين دائرتي عرض(٥٠, ٣٠°- ٤٠, ٣٠°) شمالاً ، وقوسيّ طول (٤٠, ٤٧°-١٠, ٤٧°) شرقاً، يحدّها من الشمال مركز قضاء القرنة ومن الشرق ناحية النشوة ومن الجنوب ناحية الهارثة ومن الغرب ناحية الإمام الصادق . خريطة (١) .

تبلغ مساحة ناحية الدير (٨٢٥) كم^{٢} (٣٣٠٠٠٠) دونم ، وتمثل (٣٩,٧٩%) من مساحة قضاء القرنة البالغة (٢٠٧٣) كم^{٢}، وتشغل نسبة (٤,٣٢%) من مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠) كم^{٢} [١] .

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات ٢٠٠٧-٢٠١٨ بيانات غير منشورة.

الخريطة (١)

موقع قضاء الدير من محافظة البصرة

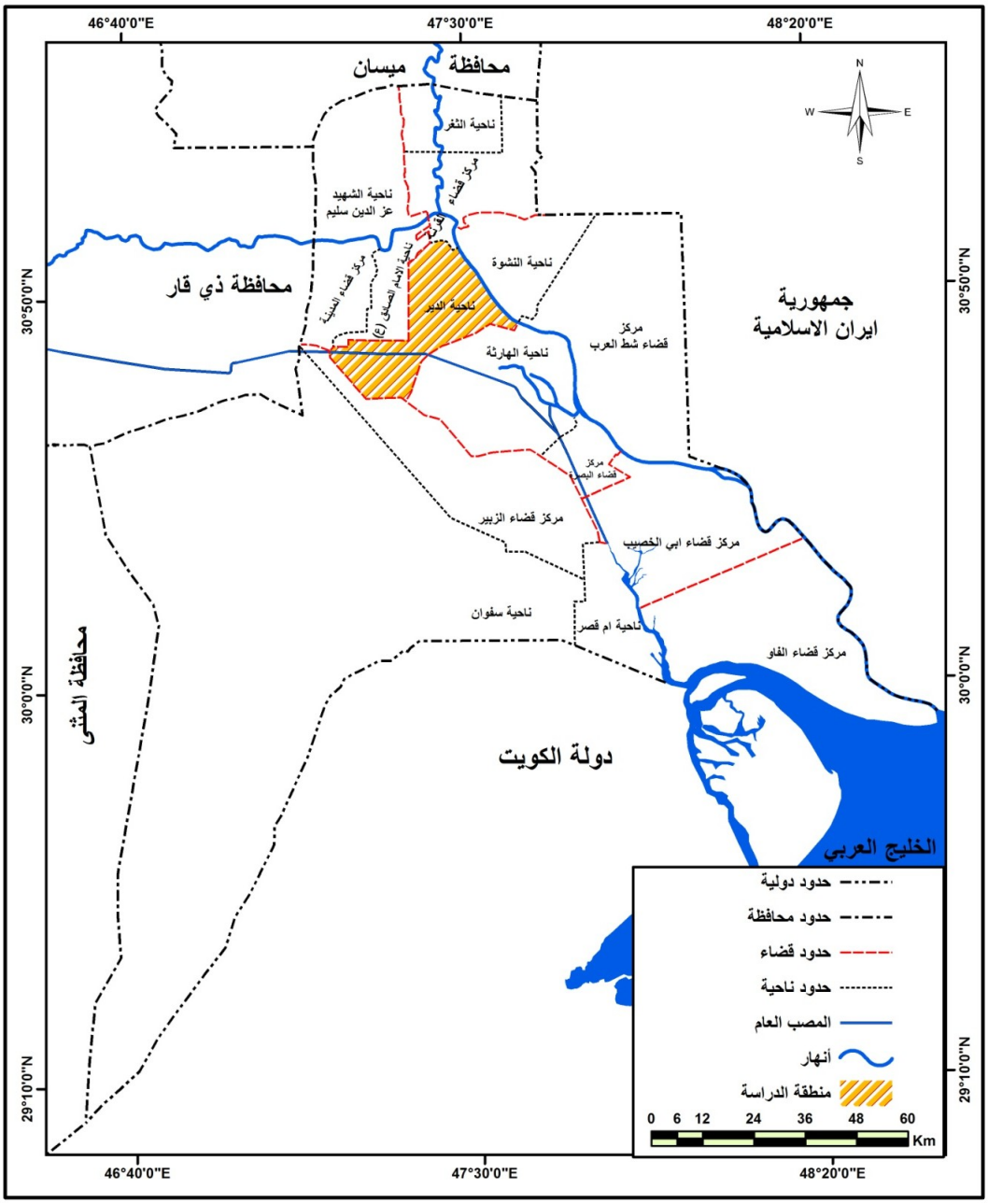

المصدر- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس رسم ١/ ٦٠٠٠٠٠٠ قسم الترسيم ، مطبعة الهيأة ، بغداد ، ٢٠١٦.

المقدمة :

تعد مشكلة التوسع العمراني من المشكلات التي تعاني منها جميع دول العالم لاسيما تلك التي تمتاز في زيادات سكانية سريعة ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية المحيطة بالتجمعات السكانية ، ومن ثم إيجاد خلل في التوازن البيئي ، وهذه من اهم الاسباب الرئيسة التي ادت الى زيادة حركة التوسع العمراني للمدن مما ترتب عليها اثار سلبية تتمثل في تقلص مساحات الاراضي الزراعية ، وللحد من ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية لا بد للدولة أن تبادر إلي التخطيط العلمي السليم ودراسة الظاهرة بجميع جوانبها للحد من آثارها السلبية على البيئة والأنظمة الحيوية المحيطة بالتجمعات السكانية.

اولاً- اسباب الزحف العمراني على الاراضي الزراعية في قضاء الدير

يعرف التوسع العمراني على انه الزيادة المستمرة في أعداد السكان سواء كان ذلك في سكن منتظم او غير منتظم كما يعرف على انه توسع المنشئات العمرانية على حساب الاراضي الزراعية المخصصة للاستغلال والانتاج الزراعي [١].

تعاني منطقة الدراسة من مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة مما ادى الى تراجع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، بسبب توسع النشاط العمراني غير المخطط له على حساب الأراضي الزراعية في غياب قانون تنظيم استعمالات الأراضي لمختلف الأغراض على مستوى المحافظة ، أذْ اتضح من خلال الدراسة الميدانية إن الأراضي الزراعية المحيطة في منطقة الدراسة اخذت تتناقص يوماً بعد يوم ، وذلك نتيجة لامتداد العمران فوقها ، وزيادة عدد السكان فيها ، إذْ يمارس النمو السكاني ضغوطاً متزايدة على الأراضي الزراعية ، ويتمثل هذا النمو بالزيادة الطبيعية للسكان ، وكذلك التزايد الناجم بفعل الهجرة من المدينة إلى الريف ، مما تزايد الطلب على الأراضي الزراعية والخدمات البشرية الأخرى ، كما ان لوسائل

١- ظافر ابراهيم طه،التوسع العمراني واثره على استعمالات الارض الزراعية في ناحية يثرب ،جامعة بغداد،كلية التربية ، ابن رشد، العدد(٢٢) ،٢٠٠٥،ص ٥٩.

النقل والمواصلات دوراً مهما في التوسع العمران على الأراضي الزراعية من خلال شق الطرق وإقامة المصانع والمنشآت والأنشطة التجارية على جوانب هذه الطرق ، لذا يجب أن نشير إلى انعدام التخطيط السليم في المدن الذي ساعد على توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية ، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى هذا التوسع هي كالآتي :

١- النمو السكاني

أن النمو السكاني السريع يشكل تحدياً قوياً يواجه العالم لاسيما البلدان النامية التي يتزايد سكانها بمعدلات كبيرة ، أذْ يرتبط النمو السكاني بظاهرة النمو المتسارع في حجم المدن والقرى ، وينجم عن ازدياد السكان في الحيز المكاني امتداد الحيز الذي تقوم عليه التجمعات السكانية ، وكثيراً ما يتم الامتداد الأفقي على حساب الأراضي الزراعية[١] ،حيث يمارس النمو السكاني ضغوطآ متزايدة على ألأراضي الزراعية بسبب زيادة الطلب على ألأراضي لأغراض السكن وما يرافقه من متطلبات الخدمات المجتمعية ألأخرى مثل (المراكز الصحية ، شق طرق النقل وغيرها من خدمات البنى التحتية ، المدارس ، الخ ..) .

ومن خلال بيانات الجدول (١) والشكل (١) نلاحظ تزايد مجموع سكان قضاء الدير تزايداً ملحوظاً فبعد أنْ كان عددهم (٣٤٥٦٠) نسمة عام ١٩٧٧ ، وكان غالبيتهم يسكنون الريف بنسبة بلغت (٧٧%) من اجمالي سكان القضاء ، ارتفع ليصل الى (٤٤٠٣٣) نسمة عام ١٩٨٧، وبلغت نسبة السكان الريفيين (٦٨,٧%) ، في حين لم يتجاوز نسبة سكان الحضر (٣١,٣%) من مجموع سكان منطقة الدراسة ، وبلغ معدل النمو السنوي (٢,٤%) ، ثم ازداد عدد سكان قضاء الدير عام ١٩٩٧ ليبلغ (٥٩١٨٢) ، وكان معظم سكانها من الريف الذين بلغت نسبتهم (٦٤,٦%) في حين شكّل السكان الحضر نسبة (٣٥,٤%) ، وبمعدل نمو (٢,٩%)، وفي عام ٢٠٠٧ ارتفع عدد سكان قضاء الدير ليصل الى (٧٥٧٨٣) نسمة ، وشكّل سكان الريف نسبة مرتفعة بلغت (٦٦,٧%) ، في حين شكل السكان الحضر نسبة (٣٣,٣%) وبمعدل

1-Kenneth Hare.f. climate variations Drought and Desertification, World Metrological Organization (WMO) No. 653. Geneva. Switzerland. 1985. p. 340

الجدول (١)

تطور اعداد سكان ناحية الدير ومعدلات نموهم لسنوات التعداد (١٩٧٧-١٩٩٧) وتقديرات(٢٠٠٧-٢٠٢٠)

سنة التعداد	ريف	%	حضر	%	المجموع	معدل النمو السنوي %
١٩٧٧	٢٦٥٩٥	٧٧,٠	٧٩٦٥	٢٣,٠	٣٤٥٦٠	--
١٩٨٧-١٩٧٧	٣٠٢٣٤	٦٨,٧	١٣٧٩٩	٣١,٣	٤٤٠٣٣	٢,٤
١٩٩٧-١٩٨٧	٣٨٢٢٦	٦٤,٦	٢٠٩٥٦	٣٥,٤	٥٩١٨٢	٢,٩
٢٠٠٧-١٩٩٧	٥٠٥٤١	٦٦,٧	٢٥٢٤٢	٣٣,٣	٧٥٧٨٣	٢,٤
٢٠٢٠-٢٠٠٧	٧٦٨٨٣	٧٠,٦	٣٢٠١٦	٢٩,٤	١٠٨٨٩٩	٢,٧

المصدر- بالاعتماد على :-

١-الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة لسنة ١٩٧٧ جدول ٢٢، ص٢٢-٢٣.

٢-الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة لسنة ١٩٨٧ جدول ٢٢ ، ص٨١-٨٢.

٣-جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة لسنة ١٩٩٧ جدول ٢٢، ص٧٦.

٤-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات ٢٠٠٧-٢٠١٨ بيانات غير منشورة.

الشكل (١)

تطور سكان ناحية الدير ومعدلات نموهم لسنوات التعداد (١٩٧٧-١٩٩٧) وتقديرات (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

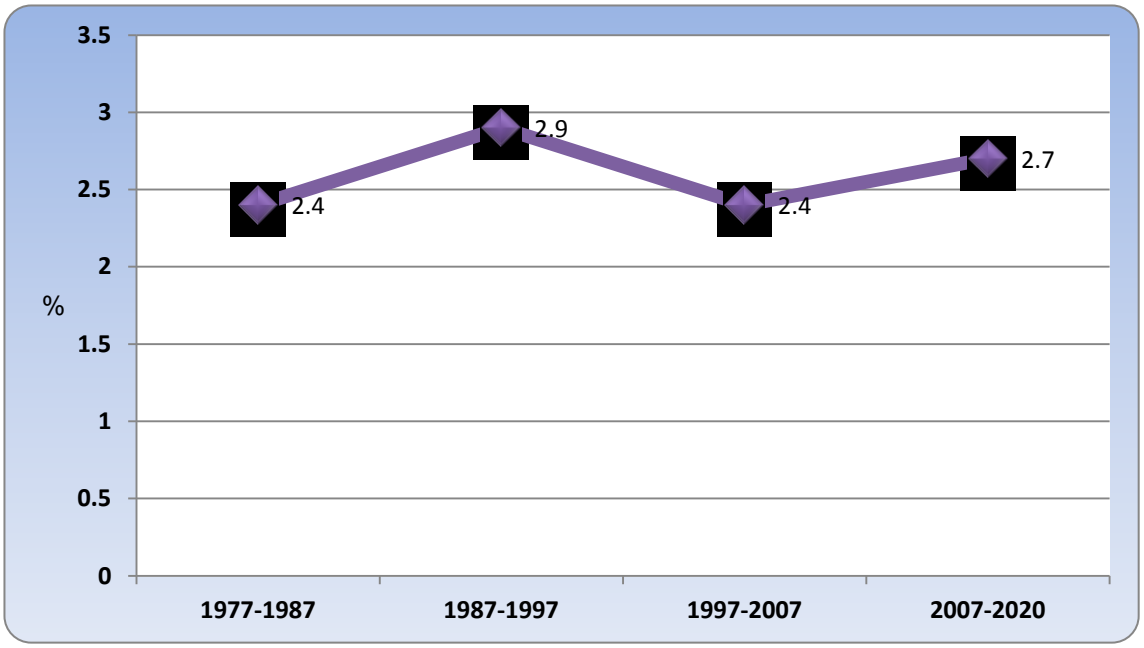

المصدر- بالاعتماد على الجدول (١) .

نمو سنوي بلغ (٢,٤%) ، ثم ازداد عدد السكان عام ٢٠٢٠ ، فبلغ (١٠٨٨٩٩) نسمة وشكل سكان الريف نسبة مرتفعة بلغت (٧٠,٦%) ، وعلى الرغم من انخفاض نسبة السكان الريف مقارنة بعام ١٩٧٧ ، إلا أنّهم يشكّلون غالبية سكان المنطقة ، فيما سجّل سكّان الحضر (٢٩,٤%) من مجموع سكان ناحية الدير ، وبمعدل نمو سكاني مرتفع بلغ (٢,٧%) ، ويعزى سبب ذلك الارتفاع الى الهجرة المعاكسة للسكان لارتفاع اسعار الاراضي السكنية في المدينة ، وتراجع المساحة المزروعة في الريف وبيعها كقطع لاغراض السكن او التجارة ، فضلاً عن الزواج المبكر لأبناء الريف الذي أسهم في زيادة سكان الريف اكثر مقارنة بسكان الحضر ، وزيادتهم زيادة طبيعية خلال هذه المدة في مقدمة العوامل التي تأثرت بها تلك الارتفاعات القياسية، لذا يمارس النمو السكاني ضغوط متزايدة على الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة .

٢- الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف :

تساعد الهجرة من المدينة إلى الريف على زيادة اعداد السكان ، إذْ ان هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى زيادة امتداد العمران على حساب الاراضي الزراعية في قضاء الدير للأغراض المختلفة كالسكن ، وان مشكلة التجاوز على الأراضي الزراعية سببها الرئيس هو ارتفاع اسعار العقارات والاراضي السكنية ، فضلاً عن الازمة الكبيرة في السكن لاسيما في المدن ضمن الامكانيات المادية المحدودة لذوي الدخل المحدود ، مما اضطره التوجه للأراضي الزراعية التي تركت زراعتها لعقود مضت ، فضلاً عن ترك العمل الزراعي ، نتيجة لتفتيت الملكية بموجب نظام الأرث ، إذْ ان الملاحظ ان ملكيات بعض الأفراد لا تتجاوز عدة دونمات ان لم تكن بأجزاء الدونم ، وهي مساحة لا تكفي لتوفير مورد عيش لصاحبها مما اضطره إلى امتهان مهنة أخرى ذات مردود مالي اعلى من الزراعة ، ومن ثم ترك ألأراضي زراعية ، او بيعها وتغيير جنسها إلى سكنية .

٣- توسع الانشطة التجارية والصناعية لسكان المدن :

نظراً لانخفاض انتاجية الارض وارتفاع تكاليف الانتاج في القضاء قام ملاك البساتين الى بيع الاراضي الزراعية لاغراض الأنشطة التجارية ، واستغلالها كمخازن لخزن مختلف السلع و المواد الأنشائية بمختلف انواعها كالسلع الكهربائية والمنتجات الغذائية المصنعة والمستوردة ، كما استغلت بعض الأرضي الزراعية ذات الموقع الأستراتيجي على الطرق الرئيسة في القضاء لأغراض الصناعات الصغيرة مثل صناعة البلوك اليدوية ، وصناعة ألأبواب والشبابيك والحدادة ، الصورة (١) .

الصورة (١)

معامل انشاء البلوك في قضاء الدير

تاريخ الالتقاط ٢٠٢١/٤/٢٤.

٤- العامل الاقتصادي :

أنّ انخفاض انتاجية الاراضي الزراعية وتقلص مساحاتها الزراعية وتدني المستوى المعيشي للمزارع ، وارتفاع الكلفة الزراعية دفع الكثير من المزارعين إلى ترك أراضيهم والبحث عن فرص عمل اخرى ، كالالتحاق بالشرطة والجيش للبحث عن الرزق والعمل الأفضل ، وهذا شجع أصحابها على بيعها لأغراض وتحويل الاراضي الزراعية من بساتين الى اراضي سكنية يمكن أفرازها إلى قطع سكنية صغيرة وبيعها، مما يشجع ذلك زيادة الطلب من قبل السكان لاسيما في المقاطعات الزراعية القريبة على واجهة الشوارع الرئيسة ، إذْ ان سعر ألأرض السكنية ذات الطابو الزراعي منخفض نسبياً مقارنة مع سعر ألأراضي من صنف الملك الصرف في القضاء ، فضلاً عن ان هناك سبب سلوكي يتعلق برغبة سكان المدن المزدحمة بالسكن في مناطق الضواحي خارج حيز المدينة ، ونتيجة لذلك نلاحظ انتشار المساكن وسط وحقول المزارع في

القضاء، كما إن العامل المادي يغري اصحاب الأراضي الزراعية لاستغلالها في أغراض غير زراعية .

٥- العامل الاجتماعي

ان للعامل الاجتماعي اثر كبير في تدفق المهاجرين بشكل كبير إلى القضاء لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، والناتجة من أسباب عديدة منها انخفاض إنتاجية الدونم الزراعي وانشغال العديد من الفلاحين بمهن أخرى غير الزراعة مثل الوظائف الخدمية للتعويض عن الخسائر الناجمة من المحاصيل الزراعية ، مما أدت بالنتيجة إلى تفتيت الملكية الزراعية ، ومن ثم بيعها إلى السكان المهاجرين هذه العوامل انعكست سلباً على الواقع الاجتماعي في القضاء ، إذ أصبحت تضم خليطاً غير متجانس من السكان مع اختلاف واضح في العادات والثقافات الاجتماعية .

٦- قوانين الإرث

لقد أدت قوانين الإرث إلى السماح بتفتيت الحيازات الزراعية ، مما ساعد ذلك على ارتفاع نسبة الحيازات الزراعية الصغيرة في القضاء ، نتيجة تعرضها الى عملية تجزئة مستمرة ، فينشأ عنها حيازات زراعية صغيرة ، الى اقل من (٢/١) دونم دون الحد الاقتصادي للملكية الزراعية الذي يمكن أن يحقق دخلاً مقبولاً لحائزيها أو العاملين فيها، وتنشأ عملية تجزئة الأرض عن طرق مختلفة وهي قوانين الميراث ، عملية حبس الأراضي الزراعية ، انشاء البنى التحتية ومختلف الخدمات الريفية من قبل القطاع العام .

كما ظهرت في السنوات الأخيرة وبالتحديد بعد عام (٢٠٠٣) ظاهرة بيع بساتين الملاك الغائبون والتي تزيد مساحة ما يمتلكه الشخص الواحد من هؤلاء الملاك ما بين البعض منها عن (٥- اكثرمن ٢٥) دونماً ، وتقطيعها الى مساحات سكنية(١٥٠،٢٠٠،٣٠٠،٤٠٠) م^{٢} ، وبيعها

لاغراض السكن بهدف تحقيق الربح ، مما ادى الى تقلص المساحات الزراعية في القضاء ، لذا تعد هذه المشكلة من اخطر المشكلات التي تواجه استعمالات الأرض الزراعية في منطقة الدراسة لان التوسع في استعمالات الأرض لإغراض غير زراعية غالباً ما يكون على حساب الأراضي الزراعية الخصبة ، فالتوسع العمراني الناتج عن الزيادة المستمرة في أعداد السكان سواء كان سكناً منظماً ام غيره يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية ويؤدي في نهاية الأمر إلى خلق خلل في التوازن البيئي[١].

٧- توجه سكان المنطقة إلى العمل في الوظائف الحكومية ، والمكتبية ، أو المهنية ، وترك العمل بالزراعة مما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية ، واستخدامها للبناء بدلاً من الزراعة .

٨- اثر الحقول النفطية على استثمار الاراضي الزراعية في القضاء ،اذ تبين من خلال الدراسة الميدانية ان هناك تداخل بين مواقع عمل شركة نفط الجنوب ضمن المناطق الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة .

٩- انعدام التخطيط ولا سيما افتقار القضاء إلى المخططات الهيكلية التي تأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات العمرانية ، أن هذا العامل يؤدي إلى وجود نمط من النمو الحضري وهو التوسع الأفقي العشوائي ومن هنا تكمن الخطورة حيث أن التوسع في كثير من الأحيان يكون على حساب الأراضي المنتجة وعلى حساب الأنظمة البيئية وتوازنها واستقرارها ، مما يؤدي إلى خسارة الأرض الزراعية وتدهور في نظامها البيئي وتقلص مساحاتها الزراعية .

١- مصطفى جميل مصطفى قبها ، اثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الاراضي الزراعية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠١٤ ، ص٢٢ .

ثانياً - اثر التوسع العمراني على الاراضي الزراعية في قضاء الدير

ان التوسع العمراني يؤثر بشكل سلبي على الأراضي الزراعية حيث ان مساحتها قلت بشكل كبير وانتشر العمران على مساحات واسعة منها[١]، ولم يبقى سوى القليل منها يستخدم للزراعة فبعد ان ان كانت مساحة الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة من (١٥٦٩٨٠) دونم للموسم الزراعي (٢٠٠٩-٢٠١٠) الى (٥٢٥٠٠) دونم للموسم الزراعي (٢٠١٩ -٢٠٢٠) [٢] ، وبنسبة تغير سالبة بلغت (-٥٠,٩%) .

يتبين من الخرائط (٢-٣) التوسع العمراني في قضاء الدير حسب الاقضية فقد ازدادت المساحات المبنية على الاراضي الزراعية من (٦٣٤٣٥٥١) م عام ٢٠٠١ لتصل إلى (١٧٢٤٢٠٤٢) م عام ٢٠٢١ بزيادة بلغت (١٠٨٩٨٤٩١) متر مساحة مبنية .

يتضح مما تقدم انه إذا استمر التوسع العمراني باتجاه الأراضي الزراعية بهذا الشكل الكبير فسنجد جميعها قد تتحول إلى عمران ، لانه مشكلة خطيرة تهدد الحياة الزراعية في منطقة الدراسة ، ويجب التخلص منها أو الحد منها ، فسنجد بعد عدة سنوات أن الأراضي جميعها قد تحولت إلى عمران ، ومن ثم يؤدي إلى تصحر الأراضي الزراعية ، وفقدان الأراضي للعناصر العضوية الضرورية لنمو النبات ، ويجعلها غير صالحة للزراعة .

---

١ - لطيف محمود حديد الدليمي ، مشروع ري وبزل الرمادي ودوره في الانتاج الزراعي ، اطروحة دكتوراه ، بغداد ، كلية تربية ابن رشد ، ١٩٩٩، ص١٥٥.

٢- شعبة زراعة قضاء الدير ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

الخريطة (٢)

التوسع العمراني في قضاء الدير لعام ٢٠٠١

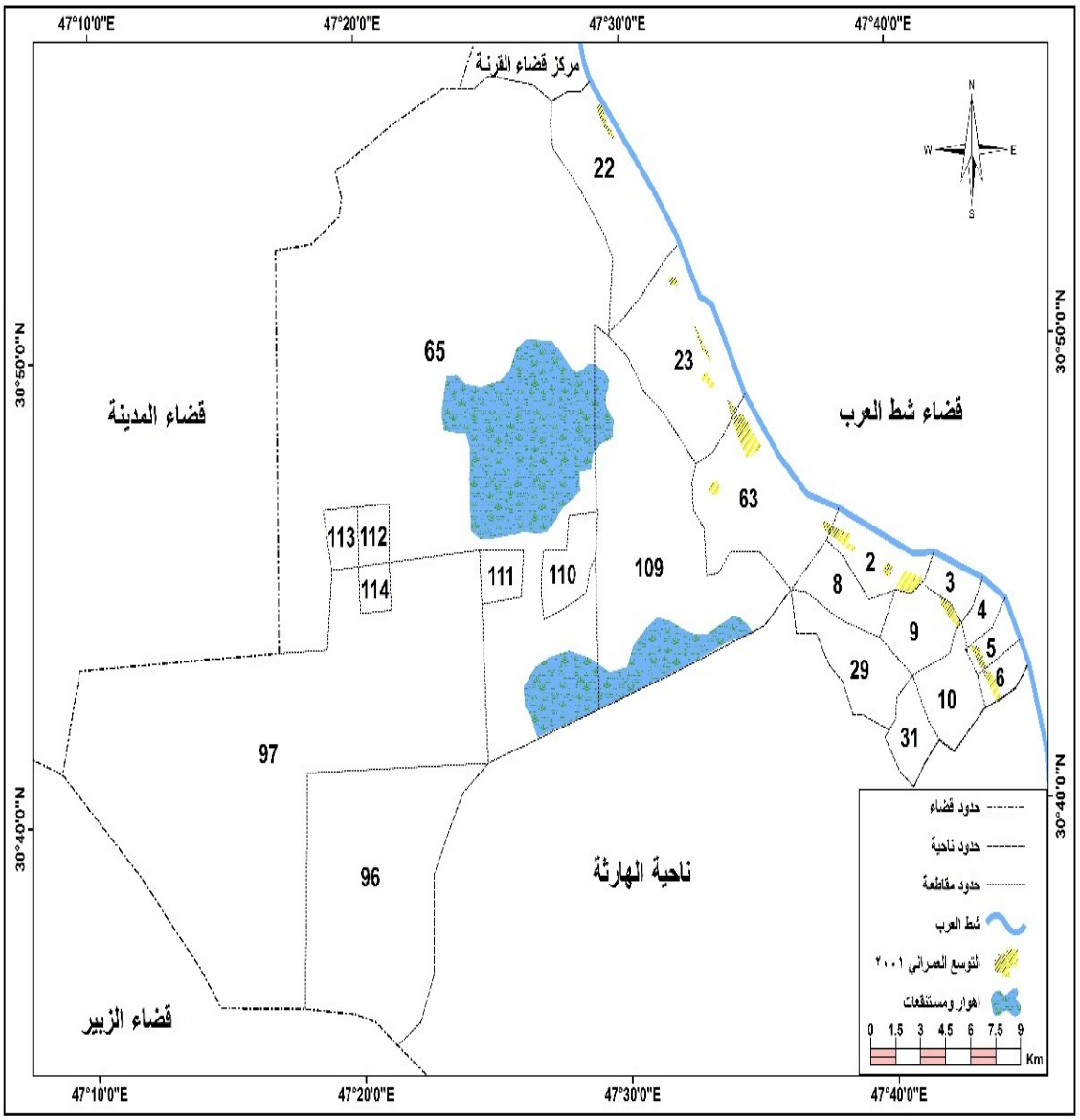

المصدر- بالاعتماد على :-

١- خريطة الأساس المعتمدة من قبل وزارة الموارد المائية.

٢- المرئية الفضائية لعام ٢٠٢١ باستعمال التحليل المكاني لمخرجات تقنية نظم المعلومات الجغرافية(Arc Gis 10.4 toolbox-spatial statics tools).

الخريطة (٣)

التوسع العمراني لقضاء الدير لعام ٢٠٢١

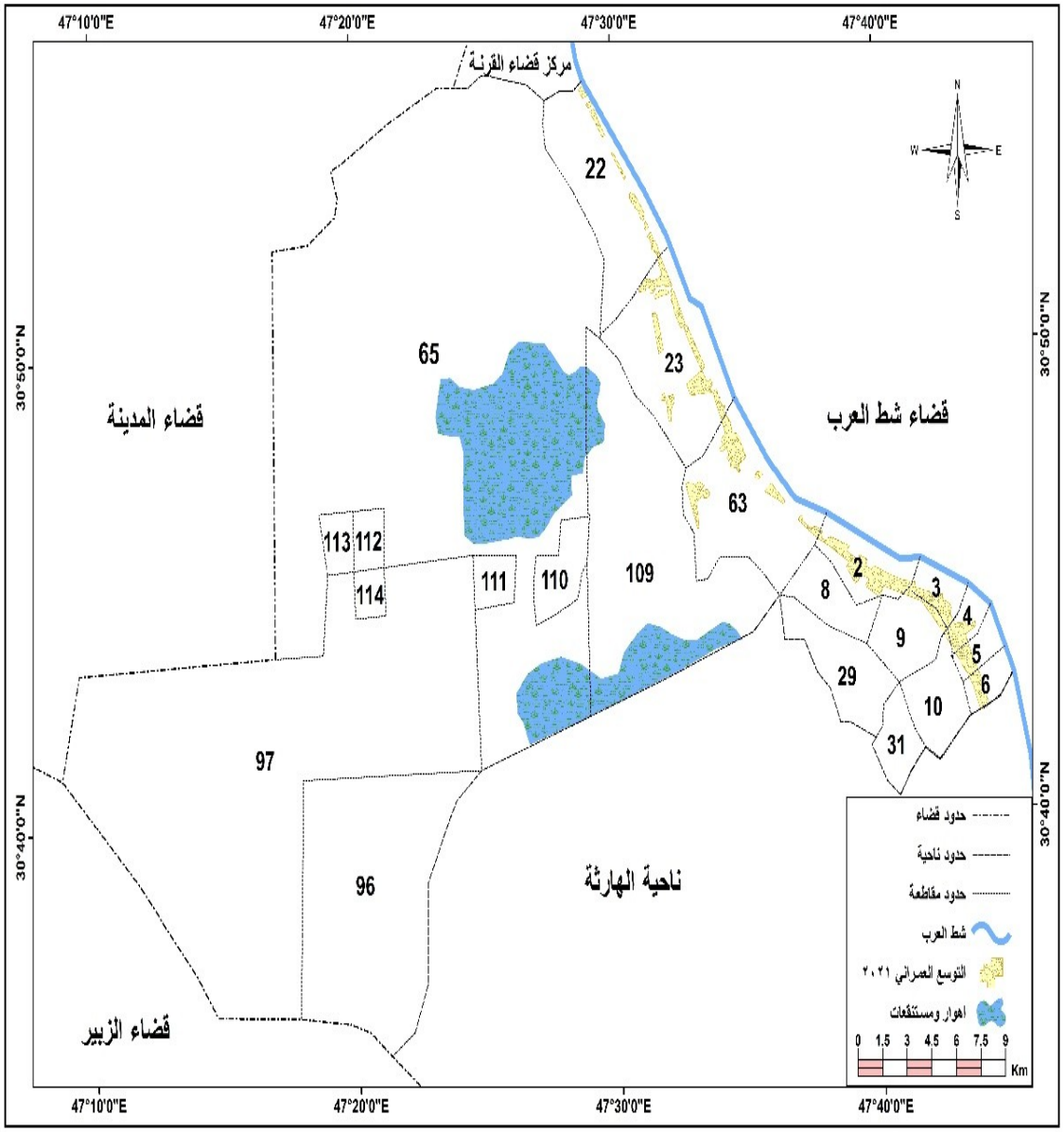

المصدر- بالاعتماد على :-

٢- خريطة الأساس المعتمدة من قبل وزارة الموارد المائية.

٢- المرئية الفضائية لعام ٢٠٢١ باستعمال التحليل المكاني لمخرجات تقنية نظم المعلومات الجغرافية(Arc Gis 10.4 toolbox-spatial statics tools).

لذا إن مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية هي ظاهرة عامة تشمل عموم المناطق الريفية ولا تقتصر على منطقة دون أخرى ، ويعتمد هذا على عدد السكان وسعة الأراضي و مستوى الدخل ، ومن اهم الاثار التي يتركها الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ما يلي :

١- التغير الاجتماعي في الأسرة الريفية ، حيث كان تكوين أسرة جديدة لا يحتاج إلى مسكن جديد بل تعيش كل أسرة في بيت واحد هو بيت العائلة ، اما في الوقت الحاضر انشطرت العائلة الى اكثر من اسرة وكل اسرة تسكن مستقلة عن الاخرى .

٢- ان هذا النمو العشوائي للمساكن في القضاء ساعد على التلوث والإخلال بالنظام البيئي.

٣- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة نتيجة لتفتيت الحيازات الزراعية على اكثر من شخص واحد .

٤- تزايد عدد حملة المؤهلات العليا من الشباب جعلتهم يزهدون في العمل الزراعي ، مما ادى إلى إهمال الارض الزراعية ، واتجاههم للحرف والخدمات أو التجارب بل ان ولي الأمر باع الارض من أجل وظيفة مضمونة لأبنائه .

٥- إن القضاء على الأراضي الزراعية وانتشار العمران يساعد بدرجة أو بأخرى على تمهيد الطريق أمام التصحر .

٦- التغير الاقتصادي للسكان الريفيين ، حيث أن اغلب العمال الزراعيين يلتحقون بوظائف الحكومية أو المكتبية أو المهنية ، ومن ثم ترك العمل الزراعي ، لوجود مصدر آخر مضمون للدخل الشهري ، مما ادى إلى إهمال الارض الزراعية .

٧- بناء المحلات وتأجيرها يوفر للمزارع أفضل دخل من الزراعة ، وهذا ادى إلى زيادة في الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وانكماش مساحة الأرض الزراعية .

٨- مشاركة الدولة نفسها بصورة رسمية في جريمة تجريف الأراضي الزراعية .

٩-تراجع المساحات المزروعة حول المدينة وزيادة مساحة المناطق المبنية فيها.

لذا يتضح مما سبق أن تدهور المستوى العام في المناطق الريفية (الزراعية) حقيقة قائمة ، لكن أخطر مفاصل الخراب وتدهور هو المتمثل بتراجع المساحات الزراعية ، وزحف عمراني على حسابها ، وهذا أمر خطير وهو ينمو بوتائر متصاعدة لاسيما بعد سنة(٢٠٠٣) بسبب تطوع شباب الريف في الجيش والشرطة وارتفاع مستوى دخولهم ، مما حدا بهم إلى توظيف تلك المبالغ في البناء ، و إنشاء مساكن جديدة بعد عملية أنشطار العائلي ، وهذه الدور الجديدة تكون في المناطق الزراعية التي هي اساساً مساحات منتجة للغذاء ، واذا كانت المدينة تشكو من ازدحام سكانها أصلا ، فكيف بها وقد أصبحت تعيل الحضر والريفين معا ومن المخاطر الأخرى هو إعراض الكثير من سكان الريف عن الزراعة والتوجه إلى نشاطات اقتصادية او خدمية أخرى ، وأن الظهير الزراعي لقضاء الدير قد أصبح عاجزا عن تمويل هذه القضاء، وقد يصل الامر إلى بلوغ هذه القضاء مستوى العجز في الاعالة لسكانها وسكان الريف المجاور ، مما يتطلب إعادة نظر بالسياسة الزراعية ووضع خطط زراعية دقيقة تقع مسؤولية تنفيذها على جهات و كوادر علمية وأمنية تدرك مدى المسؤولية ومدى المصلحة العليا للبلاد بشكل عام .

ثالثاً - وسائل الحد من آثار الزحف العمراني على الأراضي الزراعية

يتمثل الهدف الأساسي لتخطيط استعمالات الأرض في التجمعات العمرانية في حماية هذه الاستعمالات ، وحماية البيئة والموارد الطبيعية وفي سبيل ذلك لا بد من تطبيق سياسات عامة عند إنشاء مرافق الخدمات منها حماية الأرض الزراعية من التوسع العمراني ، وزيادة مساحة المناطق و المسطحات الخضراء والحدائق والمتنزهات ، وتطبيق مبدأ الاستخدام ألعقلاني للأرض على أساس أنها الرئة التي يتنفس منها أي تجمع عمران.

يعد الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت الأعوام ازداد تحكماً وسلطاناً في البيئة، وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيداً من فرص إحداث التغير في البيئة وفقاً

لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساء ، وهكذا قطع الإنسان الأشجار وتحويل اراضيها الى مصانع ومساكن لذا أصبحت المناطق الزراعية في القضاء غابات متحركة من السمنت والتجاوزات ،وعليه فان التوجهات المستقبلية يجب ان لاتسمح بأي نوع من أنواع الاهمال والعبث من اجل حماية الارض ، لذا فمن الضروري حماية الأراضي الزراعية والمحافظة عليها وعدم استغلالها لأغراض غير زراعية من خلال مراعاة ما يأتي[١] :

١-نشر الوعي بأهمية الارض كونها موارد لا يمكن تعويضه.

٢-الحد من ظاهرة بناء الوحدات السكنية الواسعة التي تزيد مساحتها على (٣٠٠) م^{٢} حيث ظهر من خلال الدراسة الميدانية ان هذا الحجم من المساكن يشكل الغالبة من مجموعة المساكن.

٣-التقليل من السكن المبعثر والتشجيع على إقامة التجمعات السكنية.

٤-توعية الفلاحين بمدى خطورة السكن المبعثر وغير منتظم على مساحات الارض الزراعية مستقبلا لاسيما وان المساحات الزراعية سوق تزداد بالنقصان ويكون ذلك عن طريق تكثيف البرامج التوعية للفلاحين سواء كان ذلك عن طريق المرشدين ام عن طريق وسائل الإعلام المكتوبة او المسموعة او المرئية.

٥-توجيه الفلاحين نحو استعمال الأراضي التي لاتصلح للزراعة لاستغلالها في بناء المساكن.

٦-سن القوانين والقرارات التي تمنع البناء في الأراضي الصالحة للزراعة او ضمن الأراضي المزروعة بالبساتين والمحاصيل الأخرى، وفرض غرامات مالية باهظة على من يتجاوز ذلك.

٧- وضع سياسات تتعلق بإدارة واستعمال الأراضي داخل المدن وما حولها وتأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود المدن.

١- عثمان محمد غنيم ، المخططات قليمية والعمرانية دراسة في منهجية اعدادها من منظور التخطيط العمراني ، دار صفاء لطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٢ ،ص ٣٠٩ .

٨- إنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني داخل المدينة تتولى الضبط والسيطرة على التنظيم وامتداد العمران .

٩- الحد من الامتداد الأفقي للعمران على حساب الأراضي الزراعية عن طريق التوسع بالامتداد العمودي للمباني السكنية.

١٠-التخطيط الجيد لمواقع المنشآت الصناعية بحيث لا تقام على حساب الأراضي الصالحة للزراعة .

١١-فرض ضرائب وغرامات مالية وسن القوانين والقرارات التي تمنع البناء في الأراضي الصالحة للزراعة او ضمن الأراضي المزروعة بالبساتين والمحاصيل الأخرى.

١٢-منع وصول خدمات البنى التحتية (الكهرباء ، الماء) في البيوت المقامة على الاراضي الزراعية .

١٣-انشاء دوائر ومؤسسات خاصة بالعمران تتولى الضبط والسيطرة على تنظيم وامتداد العمران والحد من اتجاه نحو الاراضي الزراعية .

١٤-التخطيط العمراني الجيد لمواقع المنشآت النفطية في ناحية الدير بحيث لا تقام على حساب الأراضي الصالحة للزراعة .

١-العمل على التقليل من إعطاء رخص للبناء في الأراضي الزراعية.

٢- العمل على تشجيع المواطنين على العمل في الزراعة ، واستثمار الأراضي الزراعية بدلا من أهمالها ، واستخدامها في البناء .

٣-تقديم الارشادات للمزارعين الذين يعملون في الزراعة عن طريق الزراعة الحديثة ، وكيفية استخدام الآلات الزراعية الحديثة في الزراعة للحصول على نتائج أفضل.

٤- إقامة المباني متعددة الأدوار بدلا من المباني ذات الدور الواحدة .

٥-وضع سياسات تتعلق بإدارة واستخدام الأراضي داخل المدن وما حولها وتأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود المدن .

٧- إنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني داخل المدينة تتولى الضبط والسيطرة على التنظيم وامتداد العمران .

٨- الحد من الامتداد الأفقي للعمران على حساب الأراضي الزراعية عن طريق التوسع بالامتداد العمودي للمباني السكنية .

٩- التخطيط الجيد لمواقع المنشآت الصناعية بحيث لا تقام على حساب الأراضي الصالحة للزراعة .

١٠- أنشاء الأبنية والتجمعات السكانية العشوائية في المنطقة .

١١- ازدياد في عدد السكان و حاجتهم إلى بيوت أكثر للسكن .

١٢- الاستغناء عن الزراعة والاتجاه إلى البناء في الأراضي الزراعية كبناء البيوت ، والمحلات ، والشقق السكنية

١٣- تشجيع الفلاحين باتجاة استثمار الاراضي الزراعية عبر تقديم المنح والسلف لهم والمستلزمات الزراعية التي تحقق مستويات من الانتاج

١٤- تجريف الأراضي الزراعية وتحويل جنس الأرض من زراعي إلى سكني وتجاري.

١٥- طمر القنوات المائية وصعوبة تنظيفها وكريها مما يعرقل ويمنع وصول المياه لبقية الأراضي الزراعية .

١٦- الضغط على الخدمات التعليمية والصحية وعلى شبكات مياه الإسالة وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية .

وفي ضوء ما تقدم نجد أن النمو السكاني كان له دور مشجع في اتساع رقعة العمران في المدينة لان الزيادة السكانية يرافقها عادةً زيادة الطلب على الأرض وبالتالي زيادة الطلب على السكن والخدمات العامة وسعي السكان في الحصول على ارض سكنية داخل أو خارج حدود البلدية هذه الحالة ضغطت على الأرض مما أدى إلى فتح مناطق جديدة للعمران وإفراز الأراضي فضلاً عن رغبة أصحاب البساتين بتفتيت الأرضي الزراعية ومن ثم بيعها نظراً

لارتفاع أثمانها هذا من جانب وقلة المردود المادي من المحاصيل الزراعية والخضر من جانب أخر.

النتائج :

١- أن السبب الرئيس للتوسع العمراني هو الزيادة في عدد السكان ، والابتعاد عن العمل الزراعي مما ادى إلى اهمال الأراضي وبيعها واستخدامها للبناء ويجب التخلص منها او الحد منها .

٢- غياب دور وزارة الزراعة في التنبيه عن مخاطر هذا الزحف، والتشجيع على استثمار الأراضي وزراعتها بالمحاصيل ، لسد حاجة السكان من الخضروات والمحاصيل الأخرى .

٣- أن الزحف العمراني يؤدي إلى اهمال الزراعة والأرض الزراعية ، ومن ثم يؤدي إلى تقليل الإنتاج الزراعي للمنطقة ، والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجات الغذائية وغيرها.

٤- ان الزحف العمراني يؤثر سلباً على الاراضي الزراعية ، إذْ يؤدي الى تقليل مساحتها الزراعية.

٥- أن للبلديات دوراً في الحد من الزحف العمراني بالتقليل من إعطاء رخص البناء ، والعمل على توعية المواطنين عن مشكلة الزحف العمراني المنتشرة في المنطقة والحد منها.

٦- أن هناك طرقاً للحد من الزحف العمراني كبناء البيوت بشكل عمودي وليس أفقي للتقليل من مساحة الأرض المستخدمة في البناء ، والعمل على البناء في الأراضي الوعرة غير الصالحة للزراعة بدلا من البناء في الأراضي الزراعية الخصبة .

الهوامش

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات ٢٠٠٧-٢٠١٨ بيانات غير منشورة.

٢-ظافر ابراهيم طه،التوسع العمراني واثره على استعمالات الارض الزراعية في ناحية يثرب ،جامعة بغداد،كلية التربية ، ابن رشد، العدد(٢٢) ،٢٠٠٥،ص ٥٩.

3-Kenneth Hare.f. climate variations Drought and Desertification, World Metrological Organization (WMO) No. 653. Geneva. Switzerland. 1985. p. 340

٤- مصطفى جميل مصطفى قبها ، اثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الاراضي الزراعية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠١٤ ، ص٢٢ .

٥ -لطيف محمود حديد الدليمي ، مشروع ري وبزل الرمادي ودوره في الانتاج الزراعي ، اطروحة دكتوراه ، بغداد ، كلية تربية ابن رشد ، ١٩٩٩، ص١٥٥.

٦- شعبة زراعة قضاء الدير ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

٧- عثمان محمد غنيم ، المخططات قليمية والعمرانية دراسة في منهجية اعدادها من منظور التخطيط العمراني ، دار صفاء لطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٢ ،ص ٣٠٩ .

المصادر العربية

١- الدليمي ، لطيف محمود حديد ، مشروع ري وبزل الرمادي ودوره في الانتاج الزراعي ، اطروحة دكتوراه ، بغداد ، كلية تربية ابن رشد ، ١٩٩٩.

٢- طه ، ظافر ابراهيم ، التوسع العمراني واثره على استعمالات الارض الزراعية في ناحية يثرب ،جامعة بغداد،كلية التربية،ابن رشد، العدد(٢٢)،٢٠٠٥.

٣- غنيم ، عثمان محمد ، المخططات قليمية والعمرانية دراسة في منهجية اعدادها من منظور التخطيط العمراني ، دار صفاء لطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٢ .

٤- قبها ، مصطفى جميل مصطفى ، اثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الاراضي الزراعية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠١٤ .

الدوائر والجهات الرسمية

١- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة لسنة ١٩٧٧ .

٢- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة لسنة ١٩٨٧ . .

٣- جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة لسنة ١٩٩٧ .

٤- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات ٢٠٠٧-٢٠١٨ بيانات غير منشورة.

٥- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس رسم ١/ ٦٠٠٠٠٠٠ قسم الترسيم ، مطبعة الهيأة ، بغداد ، ٢٠١٦.
٦- شعبة زراعة قضاء الدير ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١ .

المصادر الانكليزية

1-Kenneth Hare.f. climate variations Drought and Desertification, World Metrological Organization (WMO) No. 653. Geneva. Switzerland. 1985. p. 340